دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	مقاربات في الفكر السياسي
المصدر:	مجلة الفكر السياسي
الناشر:	اتحاد الكتاب العرب
المؤلف الرئيسي:	عبدو، باسم
المجلد/العدد:	س16, ع51,52
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2014
الشهر:	صيف / خريف
الصفحات:	209 - 220
رقم MD:	640508
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الجراد، خلف، تاريخ الفكر، الدولة، الفكر السياسي، عرض و تحليل الكتب
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/640508

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

مقاربات في الفكر السياسي

باسم عبدو

يبحث الدكتور خلف الجراد في كتابه الصادر حديثاً، بعنوان (مقاربات في الفكر السياسي) عن (دار الكلمة) للنشر والتوزيع، اهتمام المواطنين بالحياة السياسية. ويرى الباحث (أنها مقاربات مفتوحة للنقاش والنقد والمراجعة الجزئية أو الشاملة، ولا يمكن الزعم إطلاقاً بأنها ناجزة أو تعبر عن رؤية مكتملة في المجالات المطروحة).

وفي (المقاربة الأولى) أو(الفصل الأول)، تحت عنوان (علم السياسة ومقدماته اليونانية)، يغاير الباحث المقولة السائدة (السياسة هي فن المراوغة) فالسياسة كما يرى هي (علم إنساني شديد الأهمية والتأثير) ويتابع معنى ودلالة كلمة (سياسة) في المعاجم. ففي" لسان العرب" فـ (السوس تعني الرياسة. يقال: ساسوهم سوسا..). والسياسة هي (القيام على الشيء بما يُصلحه). ولم يتوقف علم السياسة عند معنى واحد، فهو سريع التطور يرافق الثورات الصناعية والقوانين والتشريعات. وعُرفت السياسة المدنية (بأنها علم بمصالح جماعة متشاركة في المدنية..). ويعرف المعجم الفلسفي للدكتور جميل صليبا السياسة بـ (تنظيم أمور الدولة).

والسياسة عند قدماء الفلاسفة (البحث عن أنواع الدول والحكومات وعلاقاتها بعضها ببعض). أما الدكتور خلف الجراد فيفرق بين السياسة النظرية التي تعنى بدراسة الظواهر السياسية المتعلقة بأحوال الدول والحكومات، وبين السياسة العملية التي تعني بأساليب ممارسة الحكم في الدولة لرعاية مصالح الناس اليومية وتدبير شئونهم وأحوالهم. وفي معجم روبير عام 1962 (السياسة فن حكم المجتمعات الإنسانية).

ولن يتوقف التنافس على السلطة منذ أن بدأ الناس يملكون. وحسب الباحث، هناك تنافس بين الجماعات الصغيرة والجماعات الكبيرة على السلطة. وفي البداية يظهر التنافس بين الأفراد ثم بين الجماعات، حيث يتناول الصراع السياسي طوائف اجتماعية. ويمايز المؤلف بين مستويين:

الأول: التحليل "الميكرو-سياسي" الذي يتم على مستوى العلاقات بين الأفراد. والثاني: التحليل الماكرو - سياسي" الذي يجب أن يتم على مستوى المجموعات الكبرى. وهناك تأويلان متعارضان تعارضاً تاماً. فبعضهم يرى أن السياسة صراع وكفاح. وبعضهم يرى أن السياسة جهد يبذل في سبيل إقرار الأمن والعدالة. (فالسلطة تؤمن المصلحة العامة والخير المشترك وتحميهما من ضغط المطامع الخاصة ...). وأن الوضع الاجتماعي (الطبقي) هو الذي يحدد

الانتماء. فالفقراء يتصورون أن السلطة لا تكفل لهم الأمن والنظام، بينما يرى الأغنياء والمترفون أن السلطة هي التي تحقق لهم الأمن والنظام. ويحدد الباحث بدقة هذا الموقف ويرى أن الدولة والسلطة القائمة في (أي مجتمع بوجه عام)، تقوم في كل زمان ومكان بوظيفتين في آن واحد، فهي أداة سيطرة بعض الطبقات على الطبقات الأخرى، تستغله الطبقات الأولى لتحقيق منافعها على حساب منافع الطبقات الأخرى، وهي في الوقت عينه أداة لإقرار نوع من النظام الاجتماعي، وتأمين نوع من تكامل الأفراد في الجماعة لمصلحة المجموع.

ويؤكد الباحث أنه بفضل التنافس السياسي يصل إلى الحكم أفضل الناس وأكثرهم كفاءة وأحسنهم، فيحكمون لتحقيق مصلحة المجموع. ويرى الماركسيون: (أن الصراع هو محرك تطور المجتمعات، وهو يؤدي حتماً إلى زوال التعارضات وقيام مجتمع بلا نزاعات).

ويتطرق الباحث إلى تعريفات عديدة للسياسة. ويمكن للقارئ العودة إليها ومعرفة التباينات أو التوافقات بينها وإجراء المقارنة أيضا. وهذا أرسطو يقول: (السياسة هي علم السيادة و"سيدة العلوم". فهي "سيدة" كممارسة حيث تعنى بالمسائل الحيوية في المجتمع، مثل تحديد حقوق المواطن وواجباته الاجتماعية، ووجهة الثقافة وقضايا السلم والحرب).
إن الحضارة اليونانية الكلاسيكية هي المصدر الأساسي للفكر السياسي الحديث في النطاق الثقافي المتوسطي- الأوروبي. وتعد" المدينة" أو (المعجزة اليونانية) المنبع السياسي الأصيل لأهم الإنجازات المرموقة.

ويرى دارسو الفكر السياسي أن القانون، ربما يكون أهم ابتكار سياسي في اليونان الكلاسيكية، فهو الذي يمنح الروح للحاضرة سواء أكانت حاضرة ديمقراطية أم أوليغارشية أم ملكية.

ويتطرق الباحث إلى العلاقة بين المدينة والدولة، وإلى تاريخ الفكر الإنساني في أطواره الثلاثة (الطور اللاهوتي، والطور الميتافيزيقي، والطور العقلاني أو الوضعي). ويشير إلى القادة والزعماء السياسيين، الذين جمعوا بين القيادة والزعامة السياسية والتفكير النظري ومنهم (لينين، ستالين، ماوتسي تونغ، جمال عبد الناصر، حافظ الأسد). ويرى أن الأسطورة السياسية تشكل النقيض للفكر العلمي السياسي، عكس رؤية المفكر الفرنسي (سوريل) الذي يعد الأسطورة ضرورة من ضرورات العقيدة السياسية. ويعرف الأسطورة بأنها (مجموعة متماسكة من الصور المحركة... وهي نظام من الصور يحرض على النضال والقتال).. ويعطي عالم السياسة" مكييفر في كتابه (تكوين الدولة) معنى أوسع للأسطورة السياسية فيقول: (إن الأوامر الاجتماعية والبناء الاجتماعي بحد ذاتها لا بد أن تستند إلى الأسطورة.. والتغيرات الحاصلة في بنية المجتمع تستوحى من تغيرات أسطورية، وتوحي بمثل هذه التغيرات...الخ).

وقد دخل علم السياسة بعد أرسطو وأفلاطون في فترة أفول. وأهم ما أنتجه الفكر السياسي اليوناني بعدهما (الفلسفة السياسية الرواقية) التي تنظر إلى العالم كله بوصفه مدينة واحدة وتنادي بالقانون الطبيعي، وتبشر بالمواطن العالمي، وإعطاء العقل منزلة رئيسة كصانع للقوانين ومنظم للدولة.

ويرجع الباحث إلى المعاجم لتفسير الكثير من المفردات والمصطلحات كي يتمكن المتلقي من المتابعة وفهمها بعيدا عن التعقيدات السياسية والفلسفية، وهذا يشكل ضرورة معرفية أيضا. وفي مقارنة يجريها "مونتغمري" بين مركز أبي سفيان في مكة ومركز" بيركليس" في أثينا، بين الديمقراطية العربية والديمقراطية الأثنية. ويتبين من هذه المقارنة أن العرب كانوا يعرفون هذه الديمقراطية، وإن كانت أقل احتضاناً لفكرة المساواة كما في أثينا. ويتفق عدد من المؤرخين والباحثين على أن (النظام القبلي لم يكن هو المحرك الأساسي للصراعات بين القوى المختلفة في مكة، وإنما كان المحرك الحقيقي هو الثروة والسلطة والجاه الاجتماعي. وتتحدد قيمة الفرد لا بتبعيته لقبيلة قوية، بل بما يملك من مال وما يحوز من نفوذ وسلطة).

ويرى الدكتور حسين مروة أن (الملأ المكي)، هو المظهر الأول لتجلي سيطرة قريش وهو يمثل (البذرة الجنينية للدولة، أي المؤسسة السياسية للطبقة التي تهيمن على مجالات النشاط الاقتصادي في المجتمعات الطبقية. وهو في الوقت نفسه يمثل ولادة الطبقة في المجتمع الجاهلي).

ويضيف الباحث خليل عبد الكريم على تفسير "مروة" (وجود عناصر أو محاور أخرى منها الديني). ولم يكن أعضاء (الملأ) كلهم أغنياء، بل وصل عدد كبير منهم لصفاته الذاتية، مثل: (رجاحة العقل والذكاء والفطنة وحنكته وسعة الأفق ونفاذ البصيرة والحسب والشرف).

تتباين الآراء بين حسين مروة وجواد علي، حول (الأحابيش) أو (الجهاز القمعي). فهم من العبيد السود من أصل حبشي، الذين استخدمهم أثرياء مكة في مختلف الأعمال والخدمات. أما الدكتور جواد فينفي هذه الفكرة.

وتعود سبب التسمية إلى خضوعهم لحكم الحبش قبل الإسلام بزمن طويل. فـ (كانوا قبائل عربية وقوة عسكرية، تحالفت معها قريش واستعانت بها في حروبها مع أعدائها). وهناك تمايز في المجتمع المكي بين طبقتين: طبقة التجار الكبار التي ترتبط بمصالح مالية واستثمارية كثيرة في مكة ويثرب. وطبقة الضعفاء والمعدمين الذين لا يملكون سوى قوة عملهم، ويعملون في حراسة القوافل أو في فرق الكشافة للحصول على قوت يومهم.

النتيجة: أن الملأ كان عشية انبثاق الدعوة الإسلامية (حكومة نخبة أو صفوة، تشكلت من فئة محدودة من أفراد تمتعوا بمكانة راقية، إما بسبب غناهم أو حسبهم وشرفهم أو لقدرتهم الفردية المتميزة، مما أعطاهم جاهاً ونفوذاً واسعاً وكلمة مسموعة..).

المقاربة الثالثة جاءت تحت عنوان (الفكر السياسي العربي المعاصر... اتجاهاته الأساسية وواقعه الراهن).

وفي مقدمة الجزء الأول، يرى الباحث خلف الجراد (أن الفكر السياسي العربي يعاني من أزمة بنيوية عميقة، أزمة انطلاق ونشوء وتطور وتجدد، قل نظيرها في البلدان النامية، وفي البلدان المتقدمة على حد سواء).

يركز الباحث في دراسته التحليلية على محورين رئيسين مركزيين: **المحور الأول:** الخلفية التاريخية والاجتماعية والثقافية والسياسية، لظهور وتبلور الاتجاهات والتيارات الأساسية، في الفكر السياسي العربي المعاصر. **والمحور الثاني:** تحليل تطور ومآلات وواقع كل اتجاه أو تيار منها في إطار الظروف والمتغيرات. ويتناول في هذا الفصل ثلاثة عناوين: الأول: أزمة فكر سياسي أم أزمة واقع؟! ويقدم إجابات عدد من الباحثين والمفكرين. فحافظ الجمالي مثلاً، يرى أن فشل أو إخفاق الفكر الشيوعي السوفييتي أو القومي في المشرق أو الديمقراطي في بلاد المغرب (لأنه لم يتم مطلقاً ذلك التواصل الجدي بين الفكر والواقع). بينما المناضل الفلسطيني ناجي علوش يرى أن (المجتمع العربي هو اليوم قيد تفكيك واستتباع وإخضاع. وأن الأنظمة العربية قوى قمعية وهي تحارب الثقافة والفكر وتناهض الإبداع). ويصل البلل برأي" علوش" إلى الهشاشة الكبيرة في مكانة المثقفين العرب، وتواضع عطاءاتهم الفكرية. ويتساءل جورج طرابيشي عن الأسباب الدافعة لاستخدام مثقفينا" المفرط"(لكلمة الأزمة)، التي أصبحت الكلمة الأكثر تردداً في الخطاب العربي المعاصر.

ويشدد على دور الأنتلجنسيا في استمرارية الأزمة التي يعاني منها المجتمع العربي.

العنوان الثاني: مصادر ومنابع أزمة الفكر السياسي العربي..

يتوقف الباحث عند الإنتاج الفكري السياسي العربي في إطار تفاعلاته الجدلية مع مكوناته.

ويرى باحثون ومفكرون آخرون، أن أزمة الفكر السياسي العربي هي أزمة المجتمع العربي، الذي يستهلك كثيراً وينتج قليلاً. وأن جميع التيارات كما يبدو مأزومة، وإن اختلفت المظاهر والملامح الغالبة في أزمة هذا التيار الفكري الأيديولوجي أو ذاك، فالواقع أغنى من كل النظريات. وأن التجربة الاشتراكية خلال أكثر من سبعين عاماً، طرحت الكثير من الأسئلة، ليس حول الخط العام، ولكن حول التطبيق أيضاً.

وتجلت ملامح الأزمة بوجود أنماط ثقافية وفكرية وإيديولوجية وسياسية جنبا إلى جنب في المجتمع الواحد، تمثل خليطا غريبا من التيارات المتناقضة (فكر عقلاني إلى جانب فكر خرافي–سلفي تقليدي إلى جانب فكر تحديثي معاصر– فكر محافظ إلى جانب فكر راديكالي ..خليط ومركب من الأيديولوجيات غير محددة الهوية والمعالم تفتقد الأصالة، لكنها سلفية تفتقد المعاصرة، واستهلاكية تطرح قضايا الواقع بمنحى راديكالي ..وتنتهي بتفسيرات لاهوتية أو قدرية تطلق شعارات التغيير لكنها تدعم النظام القائم ..تبحث في الهوية والتراث وتتغافل عن الحاضر.. تنقل عن الغرب وتتحدث عن الموروث).

ثالثاً: نشأة التيارات والاتجاهات الرئيسية في الفكر السياسي العربي..

إن الإمبريالية لجأت إلى أسلوبين متناقضين في ظاهرهما، فعملت على تشجيع الاقتلاع الثقافي بفرض الثقافات واللغات الغربية من ناحية، وبتشجيع الفكر السلفي الغيبي. وشهد المغرب العربي ظهور ثلاثة اتجاهات أيديولوجية وهي:

1 –الاتجاه الوطني السلفي

2 –الاتجاه التحديثي الليبرالي

3 –الاتجاه الراديكالي.

وفي مصر برز ثلاثة تيارات: 1 –تيار الإصلاح الديني 2 –تيار التحديث الليبرالي الغربي 3 –التيار العلماني. ولم يكن الدين بعيداً عن زجّه في المعركة الأيديولوجية. وقد لجأ الإقطاع والبرجوازية لاستغلاله.

ويصل الباحث إلى القول: إن بعض الجماعات الوطنية واليسارية حاولت استعمال الدين لصالحها إلا أنها لم تنجح. وقدم عرضا تفصيليا لنشوء التيارات الثلاثة (الإصلاحية الغربية، والاشتراكية العربية، والسلفية الدينية). ويتطرق إلى نشوء الأحزاب العقائدية القومية في الوطن العربي، وتطورها وتجلياتها ودورها. ومايز بين الأحزاب الاشتراكية العلمية الماركسية، والأحزاب الاشتراكية العربية.

وجاءت المقاربة الرابعة تحت عنوان:(الفكر السياسي العربي المعاصر)

–الجزء الثاني –ويبدأ هذا الفصل بعنوان (الحركات الماركسية والشيوعية والاشتراكية العلمية). ويبدأ من الدور الذي قام به مفكرون تخطوا حواجز شائكة للأنظمة الاستبدادية، وذلك في سبيل نشر أفكار الاشتراكية العلمية. ومن أبرز هؤلاء المفكرين: (شبلي شميل وفرح أنطون وسلامة موسى ومصطفى حسين المنصوري). والمحطة الثانية حينما تشكلت الأحزاب

الشيوعية العربية بعد الحرب العالمية الأولى. والتجربة التي تركتها هذه الأحزاب، والتي عبرت عن هواجسها وطموحاتها وأهدافها ومكانتها في الفكر السياسي العربي المعاصر. وفشلها المتراكم على مدى عقود من وجودها ونضالها على الساحة العربية. ولم يقع الباحث في "مطب" المسايرة وقول الرأي" الموارب" في تحليله النقدي للتيارات والأحزاب. فقد حمل المرآة النقدية التي عكست على سطحها النقاط البيض والسود. وهذا النقد برأيي هو تحفيز لهذه الأحزاب بعيداً عن التقريظ أو التجريح وكيل الاتهامات أو" المجانية في الكتابة". يقول: لم تنجح الأحزاب الشيوعية والماركسية والتقدمية بشكل عام في تطبيق النظرية الماركسية تطبيقا خلاقاً عملياً. ولم تتمكن في كثير من الأحيان من التمييز بين التحالف والارتباط .. ويذكر المتلقي برأي الكاتب والباحث الشيوعي اللبناني كريم مروة، بما جاء في كتابه، حول أزمة الفكر الماركسي وانتقاد الأحزاب الشيوعية، من حيث ارتباطها بالمركز "موسكو". وتغليب الجانب الاجتماعي على الجانب الوطني والقومي، وإهمال البحث والاجتهاد وغيرها من تأييد البريستوريكا. وأسباب انهيار الاتحاد السوفييتي، وفشل التجربة الاشتراكية.

وتحت عنوان (التيار السلفي" الأصولي") أو (الإسلام السياسي)،

يعود الباحث إلى مراجعة تاريخية لموقف البرجوازية العربية، من الدين وارتباطه بالعائلة. ويقدم مثالاً عن العائلة السعودية منذ عام 1744، حيث جمعت الحركة الوهابية ومؤسساتها الدينية المتشددة، وعلى رأسها (هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)، و(مؤسسة الإفتاء الشرعي). ونشأ ما يشبه هذه المؤسسات في عدد من الدول العربية الأخرى. كما استغل الاستعمار الديني التركي الخلافة مطية وواجهة للشرعية. ونجح في فرض استعماره على المسلمين. وفي المقابل تشكلت في المعسكر الغربي جمعيات وأحلاف موازية لما هو في البلدان العربية لمواجهة الشيوعية والعقائد القومية واليسارية. ويتوقف عند (جماعة الإخوان المسلمين) في مصر، التي وصفت الملك فاروق (بالحاكم الشرعي)، إضافة إلى الانقسامات في صفوف هذا التنظيم، وتفرعاتها وأهدافها، والبلدان العربية التي أسست فيها خلاياها وجماعاتها، وما تعرضت له من تصد من قبل السلطات العربية. ويرى الباحث أن الإسلام أصبح رهينة تفسيرات خطاب سياسي لثقافة استبدادية محنطة ومتفسخة منذ قرون عدة. ويسعى هذا الاتجاه الفكري بصورة مركزية إلى إخضاع الحاضر للغائب، وتطويعه لمرجعية نصية بحسب قراءاته وتأويلاته الخاصة والجامدة التي يغلب عليها طابع الشكلية والظاهرية والحرفية والإطلاقية. وتقترف هذه الجماعات المتطرفة الظلامية اليوم أبشع الجرائم الإرهابية في سورية والعراق واليمن ولبنان وليبيا والسودان ومصر والجزائر وتونس. ويصل الكاتب إلى خلاصة مكثفة للأزمة التي في جوهرها، هي أزمة المجتمع. وأن تجديد الفكر السياسي العربي ما زال سطحياً. وفي هذا المجال يصف الباحث والمفكر الجزائري عبد الإله بلقزيز الخطاب السياسي العربي المعاصر بأنه (خطاب متهافت)، يعاني من ثلاث نزعات مرضية هي:

1-نزعة سياسويه خطابية 2-نزعة إيمانية تبريرية 3 -نزعة شمولية ادعائية.

ومن أجل إعادة بناء هذا الفكر لا بدَّ من تحقيق المطالب المحورية التالية:

1- تنمية المنزع العلمي النظري.

2- اتباع منهجية صارمة ومنتظمة.

3- بناء علاقات متوازنة وموضوعية مع التيارات والأفكار المختلفة. ومع الموروث الداخلي من جهة، والفكر العالمي من جهة ثانية.

وجاءت المقاربة الخامسة تحت عنوان (المواطنة وأبعادها):

تستحق المواطنة الدراسة الدقيقة والتفصيلية لما لها من أهمية وبالتالي، معرفة أبعادها القريبة والبعيدة وتجلياتها. والسؤال: هل النظام العربي الشمولي يعطي المواطن حقوقه كما ينفذ هذا المواطن واجباته؟ !.

ومن خلال المقدمة التي وضعها الكاتب لهذا الفصل، ورتب تحتها أربعة عناوين عن مفهوم المواطنة وتطورها، يكون قد بين الكثير من الملابسات حول مفهوم المواطنة، خاصة أن تاريخ النزاعات الأهلية لها جذور في المجتمعات العربية، وفتن أنتجت حروباً أهلية مزقت بعض المجتمعات التي سنت قوانينها على أساس طائفي كما في لبنان. وساعد على ترسيخ الطائفية وإثارة هذه النزاعات أيضاً، ممارسات الأنظمة العربية من جهة، وضعف وعي المجتمع من جهة ثانية. وهذا الواقع المعقد يعرف في علم الاجتماع السياسي بـ (الانسداد المجتمعي).

السؤال الآخر يقع تحت عنوان فرعي: (كيف تطور مفهوم المواطنة تاريخيا ؟)

يربط الدكتور خلف الجراد، بين مفهوم المواطنة في أثينا والمفهوم المعاصر للمواطنة اليوم. أما في أوروبا فظهر هذا المفهوم في بداية ظهور الفكر السياسي العقلاني التجريبي. ولم تكن عملية الانتقال من وضع (التابع والرعية) إلى وضع المواطن كامل الحقوق، عملية سهلة، بل كانت مخاضاً تاريخيا، سياسيا، ثقافيا عسيرا، قطعت فيه رؤوس ملوك وزعماء. والعامل الحاسم تمثل في إرساء حكم القانون وصولاً إلى المساواة التامة. وتم هذا التحول بفضل تفاعل ثلاثة عوامل هي:(الدولة القومية، المشاركة السياسية، حكم القانون). أما (مفهوم المواطنة وأبعاده)، فيأخذ الباحث من دائرة المعارف البريطانية تعريف المواطنة (بأنها بين فرد ودولة. يحددها قانون تلك الدولة، بما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق تلك الدولة

.... الخ). أما موسوعة" كولير" الأمريكية (فالمواطنة أكبر أشكال العضوية في جماعة سياسية اكتمالاً). وفي رؤيتين لباحثين هما (داون أولفير، وديرك هتر) حول مقومات المواطنة، التي يمكن إجمالها بما يلي:

أولاً: المواطنة تجسيد لشعب من مواطنين يحترم كل فرد منهم الفرد الآخر ويتحلون بالتسامح.

ثانيا: معاملة المواطنين أمام القانون على قدم المساواة بصرف النظر عن انتمائهم القومي أو طبقتهم أو جنسيتهم أو عرقهم أو ثقافتهم. والمواطنة كما عرفها قاموس علم الاجتماع (بأنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين شخص طبيعي، وبين مجتمع سياسي" الدولة". ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء، ويتولى الثاني مهمة الحماية....). ويؤكد الدكتور علي خليفة الكواري، أن هناك صعوبة في تعريف مبدأ المواطنة، باعتباره مصطلحا سياسياً حياً ومتحركاً في سيرورة تاريخية مستمرة. ويفرق بين الدستور الديمقراطي ودستور" المنحة". وأن للدستور الديمقراطي ركائز رئيسة هي: **أولاً:** لا سيادة لفرد ولا لقلة لشعب .. والشعب مصدر السلطات. **ثانيا:** سيطرة أحكام القانون والمساواة. **ثالثاً:** عدم الجمع بين أي من السلطة التشريعية والتنفيذية أو القضائية في يد شخص أو مؤسسة واحدة. **رابعاً:** ضمان الحقوق والحريات العامة دستورياً وقانونياً وقضائياً ومجتمعياً من خلال، تنمية قدرة الرأي العام ومنظمات المجتمع المدني على الدفاع عن الحريات العامة وحقوق الإنسان. **خامساً:** تداول السلطة سلمياً بشكل دوري وفق انتخابات دورية عامة حرة ونزيهة تحت إشراف قضائي مستقل وشفافية عالية.

وهناك شرطان يراعيان مبدأ المواطنة هما:

الأول: زوال وجود مظاهر حكم الفرد أو القلة من الناس وتحرير الدولة من التبعية للحكام.

الثاني: اعتبار جميع السكان الذين يتمتعون بجنسية الدولة أو الذين لا يحوزون على جنسية دولة أخرى، المقيمين على أرض الدولة وليس لهم في الحقيقة وطن غيرها، مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات.

ويفرق الباحث مسعود موسى الريضي، بين مفهومي (المواطنية والمواطنة). فالمواطنية هي العملية السياسية الاجتماعية التي تؤدي إلى تشييد المواطنة. أما مفهوم المواطنة، فهو يشير إلى علاقة الفرد بالدولة التي يعيش في كنفها، ويكن لها ولاءً عملياً وولاءً وجدانياً، مقابل ضمان الدولة لعدم المساس بكرامته الإنسانية. وللمواطنة أشكال عدة منها: (المواطنة التقليدية، الدستورية، الإيكولوجية، مواطنة الحراك، والمواطنة الثقافية). وتعني (مواطنة الحراك).. الجماعات أو الأفراد كثيري الانتقال من دولة إلى أخرى. أما (المواطنة الثقافية)، فتعني حق الجماعات الفرعية والأقليات في الاحتفاظ بهوياتهم الثقافية ودمجها في الثقافة العامة الرسمية السائدة في المجتمع. وهذا يعني إقرار الدولة بوجود هذه الجماعات المتمايزة ثقافيا،

والاعتراف بحقها في الاحتفاظ بمقومات ثقافتها الخاصة. وتقتضي هذه المواطنة قبول الآخر عضوا في المجتمع مع احترام ثقافته الخاصة ولا سيما لغته وطقوسه وعاداته وتقاليده، وتمايزه الاثني أو القومي أو الاجتماعي أو الديني أو الطائفي.

المبدأ الثالث في هذا الفصل جاء بعنوان:(**مبدأ المواطنة في الفكر العربي المعاصر**).

لقد مايز الباحث خلف الجراد بين المفكرين الإسلاميين. فأبو الأعلى المودودي وسيد قطب، هما من المتشددين جادلا باقتصار المجتمع على المسلمين. وصرح مصطفى مشهور المرشد العام الأسبق للإخوان المسلمين في مصر، بأنه لا يحق للمسيحيين الدخول في الجيش. ودعا فهمي هويدي إلى تنفيذ المبادئ الأساسية للقرآن والسنة بالنسبة لمصطلح أهل الذمة. فهذان مثالان حول مبدأ المواطنة عند المفكرين الإسلاميين. وحظي مبدأ المواطنة في الفكر القومي العربي بالاهتمام والتقريظ، باعتبار جميع الناس في الوطن العربي مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات. ويرى خالد حروب، أن سبب ضمور مبدأ المواطنة في الفكر العربي يعود إلى: 1-غلبة تنظيرات دور الدم واللغة والتاريخ في تشكيل الوعي القومي على حساب تنظيرات الحقوق والواجبات في تشكيل أي مجتمع قومي حديث.

2 -ضغط أولويات التخلص من الاستعمار والتبعية للخارج، وبناء دولة ما بعد الاستقلال، بالتوازي مع مواجهة التحدي الصهيوني.

وقد واجهت الأبحاث القومية موضوع الأقليات من ثلاث زوايا هي: (الزاوية التاريخية، والاجتماعية، والاستشرافية). وأثارت هذه الزوايا ثلاث إشكاليات: الأولى: تتصل بالوجود التاريخي العربي في علاقته بالأقليات. والثانية، تهتم بخصوصية الأقليات العرقية. والثالثة، هي اضطهاد الأقليات.

وعلى أساس هذه الزوايا والإشكاليات والتباينات الفكرية، برز إجماع واضح في الفكر العربي المعاصر بمختلف تياراته واتجاهاته السياسية والأيديولوجية، أكد على ضرورة معالجة مسألتي المواطنة والأقليات بشكل قانوني، مؤسساتي، واقعي، والإفادة القصوى من التجارب العالمية الناجحة في هذا المجال. أما (مشكلة المواطنة والأقليات) " العنوان الرابع" فيتساءل عبد العزيز بلقزيز عن الأسباب والعوامل التي تدفع جماعة ما في المجتمع إلى التمركز حول ذاتها سواء باسم عقيدة دينية أو مذهب أو طائفة أو أثنية عرقية معينة، أي بوصفها ذات هوية خاصة والتصرف على أساس هذا الشعور بهويتها الفرعية المختلفة.

ويرى أن (الانسداد) يعبر عن نفسه في صورة غياب حقيقتين سياسيتين. أولهما: غياب علاقة المواطنة من حيث العلاقة السياسية المركزية في المجتمع الوطني الحديث، وفي الدولة الحديثة على السواء. أما الحقيقة السياسية الأخرى الغائبة فتتمثل

بالافتقاد لمشروع وطني يحصل حوله إجماع سياسي عام. ولا يعني الإجماع هنا إنهاء كل أنواع الخلاف والاختلاف بين الجماعات الاجتماعية المتباينة، بل اجتراح اتفاق عام على جملة من الأهداف العامة المشتركة، يستحيل قيام أي اجتماع سياسي وتماسكه من دونها.

وفي (المقاربة السادسة) تحت عنوان (أسس التحول المجتمعي إلى الديمقراطية).

ركز الباحث على مدارس التحول نحو الديمقراطية. وتوقف عند ثلاث مدارس: مدرسة التحديث التي تتصف بالتركيز على نشوء ولاء وطني يترافق مع وجود قبول للمؤسسات السياسية القائمة، والتسليم بشرعيتها في اتخاذ القرارات الحاسمة. وتستخدم هذه المدرسة مؤشرات تساعد على ولادة الديمقراطية أو تثبيتها وتعزيزها وتشمل: (دخل الفرد، نسبة الأمية، انتشار التعليم، أعداد خريجي الجامعات، الحراك الاجتماعي، تزايد استخدام المواد الاستهلاكية الحديثة، وسائل الاتصال، الحريات الإعلامية..). وتنطلق المدرسة البنيوية من مقاربة قائمة على دراسة العلاقة والتفاعل بين ملاك الأرض والبرجوازية والدولة. وتركز على التشكيلات الطبقية. أما المدرسة الانتقالية، فهي تولي اهتماماً مركزياً للنخب السياسية ولعملية نشوء فئات محافظة أو متشددة في قلب هذه النخب، مقابل فئات أخرى إصلاحية أو معتدلة، وكيفية إدارة الصراع الذي تضطلع به فئة ما في حلبة الصراع السياسي.

وتبنى" روستو" المقاربة التاريخية، وقال: إن الانتقال المنظم إلى دولة المؤسسات الديمقراطية، يمر بأربع مراحل:

المرحلة الأولى: تتركز على نشوء اتفاق عام حول تحديد الهوية الوطنية.

المرحلة الثانية: بروز صراع عنيف أو سلمي بين شرائح اجتماعية أو طبقات أو فئات، داخل الكيان السياسي الجديد بين الصناعيين مثلاً وملاك الأراضي أو الطبقة الوسطى والفئة الحاكمة.

المرحلة الثالثة: إذا انتهى الصراع إلى توازن سياسي اجتماعي سالب، بسبب أن ميزان القوى غير محسوم لصالح فئة ضد أخرى، فعندئذ يرتدي القرار السياسي في هذه اللحظة التاريخية أهمية قصوى ويتم عقد الصفقات والتسويات.

المرحلة الرابعة: يظل مستقبل الانتقال أو التحول إلى الديمقراطية متأرجحاً، إذ أن عقد الصفقات والحلول الوسطى قد يأتي نتيجة ضغوط قسرية. ويمكن للقواعد الديمقراطية التي قادت إلى الحل الوسط أو التي تبلورت نتيجة له، أن تتحول تدريجيا إلى ممارسة يومية وتصبح عرفاً اجتماعياً.

استعاد الباحث عديد المؤلفات والدراسات التي تبحث في العوامل الممهدة لعملية الانتقال الديمقراطي. فـ" إسماعيل الشطي" مثلاً، يرى أن الديمقراطية التي يمكن الانتقال إليها، ليست نهجاً تمارسه مجموعة لإدارة الخلاف بينها، إنما هي نظام حكم يقوم على أسس العدالة والمساواة والحرية. ويحدد العوامل التالية التي تمهد للديمقراطية:

أولاً: الثقافة السياسية كشرط أساسي يسبق الدعوة للديمقراطية. ويصفها" دايموند" بأنها ذرائعية (براغماتية). فهي تعزز الانفتاح الفكري، وتكبح دور الأيديولوجيا في العمل السياسي، وحظر الاستقطاب النزاعي. وتصنف في ثلاثة أنماط: (توجيه معرفي، وتوجيه عاطفي، وتوجيه قيمي).

ثانياً: نخبة مناضلة: تبدأ كما يرى" دانكورت روستو"، عندما تقرر فئة صغيرة نسبياً بقبول التعدد داخل الوحدة. ويرى باحثون: أن بروز تلك النخبة يغني عن عملية نقل هذه الثقافة إلى أوساط الجماهير.

ثالثاً: يرى إسماعيل الشطي ومؤيدوه، أن دعم الدول الغربية ذات التجربة الديمقراطية الطويلة، أمر مطلوب في عملية الانتقال الديمقراطي. ويوضح الدكتور خلف ارتباط بعض المعارضات في سورية، وبعض الدول العربية بالاستخبارات الأمريكية والإسرائيلية والتركية والسعودية، التي طالبت بتشديد خناق الحصار على الشعوب العربية. وتفضح هذه المعارضة الحقائق التالية:

الحقيقة الأولى: إن التحالف مع الأجنبي تحت أي عنوان هو خيانة للشعب والوطن والأمة.

الحقيقة الثانية: هي أن النضال الديمقراطي الوحيد، الذي يحمل هذا الاسم هو النضال الذي يكتنه مضموناً وطنياً، وينطلق من خلفية وطنية لا غبار عليها.

الحقيقة الثالثة: هي أن رهان هذه المعارضة على مساهمة العدو الخارجي في إسقاط النظام من خلال العدوان العسكري، وتشديد خناق الحصار على الشعب، إنما يسبغ الشرعية على هاتين الجريمتين (العدوان والحصار).

الحقيقة الرابعة: إن هذه الفصائل المشار إليها من" المعارضة" تجافي في الطبيعة سائر أصناف المعارضات والأحزاب في التاريخ، فهي تأخذ شرعيتها من العلاقة مع الأعداء الخارجيين وليس مع شعبها.

وعن (العلاقة التفاعلية بين المشاركة والعملية السياسية)، تنطلق المقاربة من الربط الجدلي بين المشاركة السياسية والعملية السياسية. وتتطلب الشروط التالية:

أ. وجود المؤسسات السياسية الرئيسة وخلق التكامل المؤسسي.

ب. رسوخ التقاليد العملية للعمل السياسي.

ج. تطور أساليب وأدوات العمل المستخدمة.

وعن (أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي وأبعادها)، يرى الباحث أن هذه المشاركة أخفقت بدرجات متفاوتة، وذلك لمعاناة الأنظمة السياسية العربية من عدة أزمات. ومن أبرز تجلياتها وأبعادها:

1- الاختلال في شرائح المجتمع السياسي.

2- مشاركة شكلية موسمية غير فعالة، تتجلى في الانتخابات غير النظيفة وغياب المعارضة الحقيقية.

3- مشاركة إجبارية متحكم فيها، تأخذ شكل التعبئة بغرض المساندة الشكلية للنظم الحاكمة بدون أن تعبر عن مشاركة حقيقية نابعة من اهتمام المواطنين بما يجري حولهم في المجتمع السياسي.

ويؤكد الكاتب أن الانتقال إلى الديمقراطية، لا يتم لمجرد الرغبة السياسية. ولا يكفي لبلوغه صدور القوانين والتشريعات والقرارات البيروقراطية العصرية والمنقولة من الدول المتقدمة. فالانتقال إلى الديمقراطية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية الشاملة.

إن كتاب (مقاربات في الفكر السياسي) للدكتور البحث خلف الجراد يصدر في مرحلة سياسية دقيقة جداً تمر بها سورية والمنطقة العربية .. وهو كتاب يستحق القراءة ويحمل الفائدة للسياسي والمثقف العربي.